ثروات آسيا الوسطى _ قزوين من البترول والغاز

قد دأبت الدول الصناعية منذ حرب عام 1973م على حث الشركات العالمية على التنقيب عن النفط خارج أقطار الأوبك، ومما ساعد على هذا الاندفاع توفير شروط اقتصادية واستثمارية أفضل في دول منتجة صغيرة، بالإضافة إلى تأميم الصناعة النفطية في معظم أقطار الأوبك، وغلق أبواب الاستثمارات الجديدة في قطاع النفط. وبالفعل توجهت الشركات النفطية العالمية، الكبيرة منها والصغيرة، بدافع الربح والسياسة، إلى مختلف بقاع العالم وروجت للبترول الجديد من خارج الأوبك، وأعطته الأولوية في التسويق، ومن هنا توسع الاستثمار في بحر الشمال.

وقد زاد في حملة الاندفاع هذه التغيرات الدولية منذ انهيار الاتحاد السوفيتيي، وفتح مجال الاستثمار في روسيا ومنطقة حوض قزوين. ورغم أهمية هذه المناطق الجديدة، إلا أن الصراع المستمر بين روسيا الاتحادية والولايات المتحدة الأمريكية عقد الأمور؛ نظراً إلى إصرار واشنطن على فتح ممر تصدير النفط من الشرق إلى الغرب تفادياً للأراضي الروسية والإيرانية، ومناورات موسكو لإبقاء بترول وغاز هذه المناطق وطرق مواصلاتها، وبالذات دول قزوين، تحت نفوذها.

إلا أن هذه الأوضاع تغيرت بدورها بعد أحداث 11 سبتمبر عام 2001م، وبعد عشر سنوات تقريباً من انهيار الاتحاد السوفيتي. فقد بدأت المشاريع المتعرقلة تنفض الغبار عن ملفاتها، وأخذت تدخل في مرحلة التنفيذ؛ مثل خط

باكو ـــ جيهان للبترول، الذي سينقل بترول أذربيجان عبر جورجيا والبحر الأسود إلى ميناء جيهان التركي على ساحل البحر الأبيض المتوسط، وخط غاز تركمانستان عبر أفغانستان إلى باكستان.

وللتعرف على حجم احتياطيات آسيا الوسطى ـــ قزوين من البترول والغاز والمشكلات الناتجة عن الطبيعة القانونية لحوض قزوين، بالإضافة إلى مسارات خطوط البترول والغاز ستحاول الدراسة الإجابة على الأسئلة التالية:

1- ما هو حجم احتياطيات حوض قزوين من البترول (الزيت الخام) والغاز؟ وكم يمثل من احتياطي العالم ومنظمة الأوبك؟ وما هو حجم الإنتاج الحالي؟ وما هي سمات وخصائص بترول حوض قزوين بالنسبة للمناطق الأخرى؟

2- ما هي الطبيعة القانونية لحوض قزوين، هل هو بحر أم بحيرة؟، وما تأثير ذلك على نصيب الدول الواقعة على قزوين من ثرواته؟، وما تأثير أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام 2001م، وتعاون كل من الولايات المتحدة وروسيا وبقية دول آسيا الوسطى في مقاومة الإرهاب على اتفاقيات تقسيم قاع قزوين؟ وما هو نصيب كل دولة من دول قزوين في ضوء هذا التقسيم الجديد؟

3- ما هي الأسباب الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية لتنافس كل من الولايات المتحدة وروسيا وإيران وتركيا لنقل بترول وغاز حوض قزوين عبر أراضيها؟، وما هي مشروعات خطوط الأنابيب المقترحة؟، وما هو تأثير أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام 2001م، وتعاون كل الولايات المتحدة وروسيا وبقية دول آسيا الوسطى والقوقاز على مسارات خطوط أنابيب نقل البترول الغاز؟

تمهيد:

لم يكن بحر قزوين قبل سقوط الاتحاد السوفيتي، سوى بحر مغلق تتقاسمه إيران والاتحاد السوفيتي. وبعد أن تم

تفكيك هذا الاتحاد، ظهرت ثلاث دول أخرى لتشارك إيران وروسيا في سواحل بحر قزوين وهي كازاخستان وتركمانستان وأذربيجان.

ويمكننا أن نرى منطقة بحر قزوين بحيث تضم المنطقة الواسعة والممتدة من القوقاز في الغرب إلى آسيا الوسطى في الشرق، وهي منطقة مقسمة ومترابطة في ذات الوقت، وذلك بواسطة بحر قزوين. ومنطقة القوقاز وآسيا الوسطى وقزوين تشكل منطقة جغرافية واحدة يمكن تسميتها بـ "**قزوين ــ آسيا الوسطى**".

معظم دول هذه المنطقة ليس لها منافذ بحرية، فكازاخستان وتركمانستان وأذربيجان وروسيا وإيران تطل على بحر قزوين بما يجعله معبراً هاماً لتطور التجارة الملاحية فيما بينهم. فيما عدا إيران التي تطل على الخليج العربي وخليج عمان والجزء الشمالي الغربي للمحيط الهندي[1].

سمات ومعالم بحر قزوين:

بحر قزوين هو أكبر بحيرات العالم، وهو أشهر الأسماء في جغرافية آسيا الوسطى ولهذه البحيرة أسماء عديدة منها: بحيرة طبرستان، بحيرة مازندران، خرسان، أسسكون، جرجان والخرز.وتطل إيران على بحر قزوين من ناحية الجنوب، وتركمانستان، وكازاخستان من ناحية الشرق وروسيا وأذربيجان من ناحية الجنوب.

يقع في بحر قزوين حوالي 50 جزيرة صغيرة، داخل مساحة تبلغ حوالي 450 ألف كم^2 هي مساحة البحيرة، ويبلغ طوله 1200 كم وعرضه 500كم في المتوسط أما السواحل القزوينية فتبلغ 6379 كم، منها 640 كم في الأراضي الإيرانية، و 820 كم في جمهورية أذربيجان و 1900كم في كازاخستان، والباقي في روسيا وتركمانستان.

وتستوعب البحيرة حوالي 79 ألف كم^3 من الماء ومتوسط عمق البحيرة 180 متراً، بينما أعمق نقطة تصل إلى 1200 متر بالقرب من السواحل الإيرانية.

تفتقد هذه البحيرة لممر مائي طبيعي متصل بالبحار المفتوحة، لكنها تتصل بالبحار المفتوحة عن طريق قناتي "**فولجا ــ دن**" و "**فولجا ــ البلطيق**".

وتصب ثلاثة أنهار رئيسية في بحر قزوين "**فولجا ــ آرال ــ تورك**" جميعها يجري من الشمال إلى الجنوب ويشكلون 88% من مياه بحر قزوين، ويمثل نهر الفولجا أهم الموارد المائية لبحر قزوين، وتأتي النسبة العظمى من تلوث البحيرة عن طريقه أيضاً، حيث تتركز معظم الصناعات الروسية على شاطئ هذا النهر[2].

1- حجم ثروات قزوين ــــ آسيا الوسطى من البترول والغاز:

1/1 حجم ثروات قزوين ــ آسيا الوسطى طبقاً للتقديرات المبالغ فيها:

التنافس المحموم بين الشركات البترولية الغربية للاستثمار في التنقيب عن النفط في بحر قزوين وإنتاجه وتسويقه خلال السنوات الأولى التي أعقبت انهيار الاتحاد السوفيتي كان سببه التقديرات الضخمة للاحتياطيات التي جعلت الكثير يتحدث عن بحر قزوين بوصفه منافساً بل بديلاً للخليج العربي. وقد كان أهم مصدر لتلك التقديرات تقرير لوزارة الخارجية الأمريكية أعلنت فيه أن منطقة بحر قزوين تحتوي ثروات نفطية تصل إلى 200 مليار برميل، ووفقاً للتقديرات الصادرة من وزارة الخارجية الأمريكية فإن منطقة بحر قزوين تحتوي ما يعادل 16% من الاحتياطي العالمي من البترول[3].

ولعل أهم دراسة شككت في دقة تقديرات الخارجية الأمريكية، وكان لها أصداؤها بين المهتمين من مستثمرين، ومنتجين، وكذلك مستهلكين، هي الدراسة التي أصدرها المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية التي نتج عنها نوع من التراجع في درجة الاهتمام بمنطقة قزوين بوصفه مصدراً رئيسياً في إنتاج النفط. فوفقاً للتقرير الاستراتيجي للمعهد الصادر عام 1998م فإن احتياطيات

بحر قزوين تتراوح بين 25 و 35 مليار، وهو ما يعادل سدس إلى ثمن التقديرات الأمريكية وقد دعى التقرير إلى ضرورة إعادة النظر في التقديرات التي وصفها بالمبالغة، كما أشار إلى أن أهمية مصادر الطاقة في قزوين أقل بكثير مما نعتقد وذلك لثلاثة أسباب هي:

أ- محدودية حجم الاحتياطي.

ب- تكلفة الاستخراج العالية.

ج- البطء الشديد في عملية التنقيب[4].

إن منطقة بحر قزوين تحتوي على احتياطيات هائلة من البترول والغاز، وكثير منها موجود في حوض بحر قزوين نفسه. إن احتياطيات الغاز الطبيعي المؤكدة في أذربيجان وأوزبكستان وتركمانستان وكازاخستان تبلغ أكثر من 236 تريليون قدم^3. وإن احتياطيات النفط الكلية ربما تصل إلى أكثر من 60 بليون برميل ــ أي ما يكفي لتغطية احتياجات أوروبا البترولية لمدة 11 سنة ــ والبعض يقدر هذه الاحتياطيات بأكثر من 200 بليون برميل. في عام 1995م كانت المنطقة تنتج حوالي 870 ألف برميل يومياً (44 مليون طن في السنة). وبحلول عام 2010م فإن الشركات الغربية ستزيد الإنتاج إلى حوالي 4.5 مليون برميل يومياً، أي بزيادة نسبتها أكثر من 500% في 15 عاماً فقط. إذا حدث هذا فإن إنتاج المنطقة سيمثل حوالي 5% من الإنتاج العالمي من البترول، و 10% تقريباً من إجمالي البترول المنتج خارج أوبك[5].

2/1 حجم ثروات قزوين آسيا الوسطى من البترول والغاز في ضوء أحدث البيانات:

قدرت الخارجية الأمريكية احتياطيات بحر قزوين من البترول بحوالي 200 مليار برميل أي ما يعادل 16% من الاحتياطي العالمي للبترول إلا أن تقرير المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية الصادر عام 1998م شكك في هذه التقديرات، وقدر احتياطي بحر قزوين من البترول بأنه يتراوح ما بين 25 و 35 بليون، وهو ما يعادل سدس إلى ثمن التقديرات الأمريكية المبالغ فيها. بينما يرى جون ماريسكا نائب رئيس شركة أنوكال للعلاقات الدولية أن احتياطيات قزوين من البترول تصل إلى حوالي 60 مليون برميل، ومن الغاز تصل إلى حوالي 236 تريليون قدم^3.

ومن تحليل البيانات المنشورة في الجدولين رقم (1) ورقم (2) يتضح لنا حجم احتياطيات البترول والغاز وحجم الإنتاج في دول آسيا الوسطى ــ قزوين على النحو التالي:

1- أذربيجان: تقدر احتياطيات أذربيجان من الزيت الخام حوالي 1.2 بليون برميل، ومن الغاز حوالي 4,4 تريليون قدم^3 وذلك في عام 2002م، وبلغ الإنتاج من الزيت الخام عام 2001م حوالي 300 ألف برميل يومياً.

2-كازاخستان: تقدر احتياطيات كازاخستان من الزيت الخام حوالي 5.4 بليون برميل، ومن الغاز حوالي 65 تريليون قدم^3 وذلك عام 2002م، وبلغ حجم الإنتاج من الزيت الخام عام 2001م حوالي 787 ألف برميل يومياً.

3- تركمانستان: تقدر احتياطيات تركمانستان من الزيت الخام حوالي 546 مليون برميل، ومن الغاز حوالي 101 تريليون قدم^3 وذلك في عام 2002م، وبلغ الإنتاج من الزيت الخام عام 2001م حوالي 146 ألف برميل يومياً.

4- طاجيكستان: تقدر احتياطيات طاجيكستان من الزيت الخام حوالي 12مليون برميل، ومن الغاز حوالي 2 تريليون قدم^3 وذلك في عام 2002م.

5- قيرغيزستان: تقدر احتياطيات قيرغيزستان من الزيت الخام حوالي 40 مليون برميل، ومن الغاز حوالي 0.2 تريليون قدم^3 وذلك في عام

2002م، وبلغ حجم الإنتاج من الزيت الخام عام 2001م حوالي ألف برميل يومياً.

6- أوزبكستان: تقدر احتياطيات أوزبكستان من الزيت الخام حوالي 594 مليون برميل، ومن الغاز حوالي 66.2 تريليون قدم^3 وذلك في عام 2002م، وبلغ الإنتاج من الزيت الخام عام 2001م حوالي 143 ألف برميل يومياً.

7- روسيا: تقدر احتياطيات روسيا من الزيت الخام بحوالي 48.6 بليون برميل، وتمثل 4.7% من الاحتياطي العالمي، ومن الغاز حوالي 1.7 كوادرليون وتمثل 32.1% من الاحتياطي العالمي، أي المركز الأول على مستوى العالم وذلك في عام 2002م، وبلغ الإنتاج من الزيت الخام عام 2001م حوالي 6.9 مليون برميل يومياً تمثل حوالي 10.8% من الإنتاج العالمي، وتحتل روسيا المركز الثالث بعد السعودية والولايات المتحدة الأمريكية وبلغ إنتاجها من الغاز الطبيعي 22.5% من الإنتاج العالمي. ومن الجدير بالذكر أن احتياطيات البترول والغاز في روسيا تقع في حقول على مشارف أوروبا الشرقية في جبال الأورال.

8- إيران: تقدر احتياطيات إيران من الزيت الخام حوالي 89.7 بليون برميل، أي بنسبة 8.7% من الاحتياطي العالمي، ومن الغاز حوالي 812.3 تريليون قدم^3 وذلك في عام 2002م، وبلغ الإنتاج من الزيت الخام عام 2001م حوالي 3.13 مليون برميل يومياً أي بنسبة 5% من الإنتاج العالمي. ومن الجدير بالذكر أن معظم احتياطيات البترول في إيران تقع في الحقول البرية في منطقة خوزستان.

1/2/1 احتياطيات الزيت الخام:

أ – تقدر احتياطيات الزيت الخام في كل من أذربيجان وكازاخستان وتركمانستان ــ وهي الدول الثلاث التي تقع على بحر قزوين من دول آسيا الوسطى القوقاز ــ حوالي 7.14 بليون برميل تمثل 0.69% من إجمالي الاحتياطي العالمي البالغ 1030.3 بليون برميل، وتمثل 0.87% من احتياطي منظمة الأوبك البالغ 818.8 بليون برميل.

ب- وإذا أضفنا إلى الدول الثلاث السابقة بقية دول آسيا الوسطى والقوقاز وهي طاجيكستان وقيرغيزستان وأوزبكستان تبلغ الاحتياطيات حوالي 7.79 بليون برميل تمثل 0.76% من الاحتياطي العالمي، 0.95% من احتياطي منظمة الأوبك.

ج- وإذا أضفنا إلى دول آسيا الوسطى والقوقاز جميعها إيران يبلغ الاحتياطي حوالي 89.7 بليون برميل ويمثل 9.45% من الاحتياطي العالمي، 11.9% من احتياطي منظمة الأوبك. ومن الجدير بالذكر أن معظم احتياطيات إيران تقع في الحقول البرية في منطقة خوزستان.

د- وإذا أضفنا إلى دول آسيا الوسطى والقوقاز الستة وإيران، روسيا الاتحادية الفيدرالية ستبلغ احتياطيات المنطقة (أوراسيا) حوالي 146 بليون برميل أي حوالي 14.17% من الاحتياطي العالمي، وحوالي 17.83% من احتياطي منظمة الأوبك. ومن الجدير بالذكر أن احتياطيات البترول والغاز في روسيا تقع على مشارف أوروبا الشرقية في جبال الأورال.

هـ- أما دول آسيا الوسطى والقوقاز بالإضافة إلى روسيا فقط فيقدر احتياطي الزيت الخام حوالي 56.36 بليون برميل بنسبة 5.47% من

الاحتياطي العالمي، ويقدر عمر الاحتياطي بحوالي 21 سنة. بينما في منطقة الخليج العربي يقدر عمر الاحتياطي بحوالي 86.8 سنة.

2/2/1 احتياطيات الغاز الطبيعي:

أ- تقدر احتياطيات الغاز الطبيعي في كل من أذربيجان وكازاخستان وتركمانستان بحوالي 170.4 تريليون قدم^3، تمثل حوالي 3.11% من الاحتياطي العالمي البالغ 5470 تريليون قدم^3، و 6.86% من احتياطي منظمة الوبك البالغ 2485 تريليزم قدم.

ب- إذا أضفنا إلى الدول الثلاث التي تقع على بحر قزوين بقية الدول الأخرى في آسيا الوسطى والقوقاز وهي طاجيكستان وقيرغيزستان وأوزبكستان فتقدر الاحتياطيات بحوالي 237 تريليون قدم^3، تمثل حوالي 4.33% من الاحتياطي العالمي، و 9.54% من احتياطي منظمة الأوبك.

ج- وإذا أضفنا إلى دول آسيا الوسطى والقوقاز جميعها إيران تقدر الاحتياطيات بحوالي 1049.3 تريليون قدم^3، تمثل حوالي 19.18% من الاحتياطي العالمي، 42,22 من احتياطي منظمة الأوبك.

د- وإذا أضفنا إلى كل من جمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز وإيران، روسيا الاتحادية، تقدر الاحتياطيات 2729.3 تريليون قدم^3 تمثل 49.9% من الاحتياطي العالمي، 109.8 من احتياطي منظمة الأوبك.

هـ- أما دول آسيا الوسطى والقوقاز بالإضافة إلى روسيا فيقدر احتياطي الغاز الطبيعي بحوالي 1917 تريليون قدم^3، تمثل 35% من الاحتياطي العالمي، و 77% من احتياطي منظمة الأوبك. وبقدر عمر الاحتياطي بحوالي 78.5 سنة، بينما يقدر عمر الاحتياطي في منطقة الخليج العربي بأكثر من مائة سنة.

نخلص من التحليل السابق إلى ما يلي:

أن الدول الواقعة على بحر قزوين هي روسيا وإيران وكازاخستان وتركمانستان وأذربيجان، وإذا أخذنا في الاعتبار أن معظم احتياطيات روسيا تقع في المناطق القريبة من أوروبا الشرقية في جبال الأورال، بالإضافة إلى أن معظم احتياطيات إيران تقع في الحقول البرية في مناطق خوزستان، يتضح لنا ما يلي:

أ- أن احتياطيات كل من كازاخستان وتركمانستان وأذربيجان من البترول تقدر بنحو 7.14 بليون برميل تمثل 0.69% من الاحتياطي العالمي، و0.87% من احتياطي منظمة الأوبك. وأن احتياطياتها من الغاز الطبيعي تُقدر بحوالي 170.4تريليون قدم مكعب، تمثل 3.11% من الاحتياطي العالمي، 6.9% من احتياطي منظمة الأوبك.

ب- أما إذا نظرنا إلى احتياطيات آسيا الوسطى والقوقاز ككل فتقدر بحوالي 7.79 بليون برميل، تمثل حوالي 0.76% من الاحتياطي العالمي، و0.95% من احتياطي منظمة الأوبك. وأن احتياطياتها من الغاز الطبيعي تقدر بحوالي 237 تريليون قدم^3، تمثل حوالي 4.33% من الاحتياطي العالمي، و9.54% من احتياطي منظمة الأوبك.

ج- أما إذا نظرنا إلى آسيا الوسطى والقوقاز وروسيا الاتحادية الفيدرالية كوحدة واحدة فيقدر احتياطي الزيت الخام بحوالي 56.36 بليون برميل بنسبة

5.7% من الاحتياطي العالمي، ويقدر عمر الاحتياطي بحوالي 21 سنة. وأن احتياطياتها من الغاز الطبيعي فتقدر بحوالي 1917 تريليون قدم^3 تمثل 35% من الاحتياطي العالمي، و 77% من احتياطي منظمة الأوبك ويقدر عمر الاحتياطي بحوالي 78.5 سنة. وتحتل روسيا المركز الأول في احتياطي الغاز، يليها إيران، وتأتي تركمانستان في المرتبة الثالثة.

3/1 إنتاج البترول في قزوين ــ آسيا الوسطى:

أما بالنسبة لبترول بحر قزوين، فالتوقعات هي أن يرتفع مستوى إنتاجها من حوالي 1.4 مليون برميل يومياً في عام 2000م إلى 3 مليون برميل يومياً في عام 2010م وحوالي 4 مليون برميل يومياً في عام 2020، وذلك بناء على ما تم اكتشافه فعلاً حتى الآن، ومع الافتراض أن الأمور السياسية ستكون مستقرة نسبياً في العديد من الدول التي تمر بها أنابيب التصدير،وهذا افتراض من الصعب ضمانه نظراً للمشاكل السياسية والصعوبات الاقتصادية العديدة التي تعترض الاستقرار في دول بحر قزوين والمناطق المحيطة بها[6].

ومن تحليل البيانات الواردة في الجدول رقم (1) و رقم (2) يتضح لنا ما يلي:

أ- بلغ إنتاج الدول المطلة على قزوين وهي أذربيجان وكازاخستان وتركمانستان في عام 2001م حوالي 1.23 مليون برميل يومياً

ب- إذا أضفنا إلى الدول السابقة بقية الدول في آسيا الوسطى وهي أوزبكستان وقيرغيزستان وطاجيكستان فقد بلغ الإنتاج حوالي 1.38 مليون برميل يومياً.

ج- ويقدر عمر احتياطيات دول آسيا الوسطى والقوقاز من البترول بحوالي 21 سنة، وعمر احتياطياتها من الغاز بحوالي 78.5 سنة.

4/1 سمات وخصائص بترول آسيا الوسطى ــ قزوين:

ثمة مجموعة من العوامل السلبية لغير صالح النفط القزويني في المفاضلة مع نفط العالم العربي وإيران وهي[7]:

1- وباستثناء النفط الأذربيجاني الممتاز، يتسم نفط البلدان الأخرى بمواصفات تقنية غير ملائمة؛ إذ يحتوي على نسبة عالية من الهيدروجين المكبرت الذي يستدعي نفقات إضافية على تصنيع أنابيب؛ لنقله لمقاومة الصدأ ومكلفة جداً، وكذلك على نسبة عالية من ثاني أكسيد الكربون في الأماكن الموجودة على أعماق كبيرة تحت قاع البحر، والإسفلت وخصوصاً في القطاع الكازاخي، مما يتطلب بناء محطات خاصة لتكريره، علماً بأن المستوى الحالي لتكنولوجيا التكرير والنقل يثير الشكوك حول الجدوى الاقتصادية الإنتاجية ونقله.

2-وثمة عامل آخر يجعل نفط حوض قزوين أصعب منالاً من نفط الخليج على سبيل المثال، فهو بمعظمه موجود على أعماق كبيرة تحت قاع البحر، وفي قلب القارة الآسيوية، بعيداً عن مراكز الاستهلاك الرئيسية. وهذا يفرض مد خط أنابيب لنقله لمسافات طويلة، وعبر ظروف طبيعية وجغرافية وأمنية معقدة، الأمر الذي ينعكس مباشرة على سعره النهائي. فإذا كانت تكلفة نقل طن النفط في منطقة الخليج تتراوح بين 2 و 5 دولارات في المتوسط، وتبلغ نحو 10 دولارات في منطقة بحر الشمال، فإن التكلفة التقديرية لنقل النفط الأذربيجاني تبلغ 17 دولاراً.

3-إضافة إلى ذلك، ومقارنة مع الشرق الأوسط وخليج المكسيك، وحتى بحر الشمال فإن الظروف الجغرافية والمناخية في منطقة قزوين شديدة القسوة والصعوبة، الأمرالذي يزيد بدوره تكلفة استخراج النفط وإيصاله إلى المستهلك.

2- الخلاف القانوني: (قزوين بحر أم بحيرة؟)

1/2 الخلاف القانوني حول حوض قزوين قبل أحداث 11 سبتمبر عام 2001م:

يدور الخلاف بالدرجة الأولى حول طبيعة قزوين وهل يعد بحراً أم بحيرة؟ ويترتب على هذا التعريف عدة نتائج مهمة فيما يتعلق بحق استغلال الثروات الموجودة في باطنه، فالقول بأن قزوين يعد بحراً يعني في القانون الدولي أن كل دولة مطلة تتمتع بمياه إقليمية لها حق الاستغلال الكامل المنفرد لها وما تحتويه من ثروات وفقاً لقانون البحار عام 1982م الذي يمنح كل دولة حق ممارسة سيادتها في مياهها الإقليمية، وأن تستغل ما فيها من ثروات. أما في حالة تعريف قزوين بأنها بحيرة فهذا يعني أن جميع الدول المتشاطئة لها حق الاستغلال المشترك لمياه البحيرة وجميع ما تحتويه من ثروات سمكية وطبيعية[8].

وتسعى جميع الدول المطلة على قزوين إلى الحصول على نصيب من ثرواته، وهذا ما تسبب في خلاف قانوني بينها حيث انقسمت إلى مجموعتين:

المجموعة الأولى: تضم أذربيجان وقازاخستان اللتان تؤيدان أن قزوين يعد بحراً مما يعني تقسيم مياهه الإقليمية بين الدول المتشاطئة، وحق كل دولة في التصرف الكامل فيما تحتويه مياهها من ثروات.

والمجموعة الثانية: تضم روسيا وإيران وتركمانستان وجميعها ترى أن قزوين بحيرة وهو ما يعني اشتراك جميع الدول المطلة في استغلال ثرواتها بشكل متساوي[9].

وتؤكد روسيا وإيران أن قزوين محكوم بمعاهدات دولية وقعت بين الاتحاد السوفيتي وإيران. وترى أن تلك المعاهدات يجب أن تكون الإطار القانوني الذي يحدد كيفية التعامل مع الثروات الجديدة. بينما ترفض أذربيجان وكازاخستان اعتبار تلك المعاهدات إطاراً مرجعياً وذلك الوضع السياسي الجديد الذي نشأ بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وترى ضرورة استبدال معاهدات جديد بها تعكس الأوضاع الجديدة في المنطقة[10]. والمعاهدات المقصودة هي معاهدات الصداقة الموقعة في 21 فبراير عام 1921م ومعاهدة التجارة والملاحة الموقعة في 25 مارس عام 1940م[11].

ويمكن القول بأن روسيا تستخدم مسألة الخلاف القانوني ورقة ضغط من أجل إشراكها في مشروعات التنقيب والإنتاج عن النفط والغاز التي ينحصر معظم الاكتشافات منها في مناطق قريبة من كازاخستان وأذربيجان. وقد عملت الشركات الغربية على القبول بمساهمة الشركات الروسية كوسيلة للإقناع للتخفيف من معارضتها وتغير موقفها بشأن الوضع القانوني مستفيدة في ذلك من خلاف بين المؤسسات الاقتصادية الروسية من جهة وبين القيادات العسكرية والسياسية من جهة أخرى.

فبينما يرى الاقتصاديون الروس عدم التشدد في المسائل القانونية وضرورة الإسراع في المساهمة في مشروعات النفط والغاز مع الشركات الغربية، يرى الاستراتيجيون والعسكريون أهمية قزوين تتجاوز ثرواته الطبيعية، مما يعني ضرورة إقناع دوله الدخول مع روسيا في معاهدات تحفظ المصالح القومية لروسيا وتحد من إمكانية استغلال المنطقة لأغراض تخدم الاستراتيجية الغربية[12].

وأدت أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام 2001م وما تلاها من تغير نظام الحكم في أفغانستان وإزاحة طالبان عن الحكم وتولي حامد قرضاي كممثل للمصالح الأمريكية في أفغانستان، فضلاً عن حوار الطاقة

الأمريكي ــ الروسي عام 2002م. وتعاون كل دول المنطقة مع الولايات المتحدة في مقاومة الإرهاب إلى توقيع روسيا اتفاق مع كل من أذربيجان وكازاخستان على تقسيم قاع البحر طبقاً لتصور روسيا الخاص بخط المنتصف المعدل.

هذا، كما تضع الولايات المتحدة قوات في المنطقة للمرة الأولى، فترسل جنود إلى أوزبكستان، ومستشارين عسكريين إلى جورجيا لشن الحرب على الإرهاب. ولكن لا تغيب على أحد في قزوين أن جورجيا خاصة هي أكثر مركزية بالنسبة لطرق النفط منها إلى مطاردة أسامة بن لادن وتنظيم القاعدة[13].

2/2 اتفاق روسيا وأذربيجان وكازاخستان على تقسيم قاع بحر قزوين بعد أحداث الحادي من سبتمبر:

اتفقت كل من روسيا وأذربيجان في 2002/9/23م على تقسيم قاع بحر قزوين تأسيساً على التصور الروسي الخاص بخط المنتصف المعدل، وفي وقت سابق كانت روسيا قد اتفقت مع كازاخستان على تقسيم قاع البحر بالطريقة نفسها. وتوصلت أذربيجان بالمثل إلى اتفاق مع كازاخستان لتستخدم هذه الآلية من أجل ترسيم حدودهما البحرية في قاع بحر قزوين ــ في نفس الوقت مارست هذه الدول ضغوطاً على إيران وتركمانستان للانضمام لهم في اتباع آلية"**خط المنتصف المعدل**" ووضع حد للمشكلات المتعلقة بالنظام القانوني الجديد لبحر قزوين.

وتعني آلية خط المنتصف المعدل حسب رؤية الدول التي تبنتها ما يلي:

أ- تقسيم قاع بحر قزوين تبعاً لخط منتصف أو خط متساوي البعد بالنسبة لشواطئ الدول المعنية.

ب- تغيير خط التعيين وفقاً لعناصر مختارة إما من صنع الطبيعة مثل نتوءات القاع، أو من صنع الإنسان مثل إقامة تجهيزات معينة بناء على اتفاقات بينية متبادلة بهذا الصدد[14].

ج- ترك منطقة المياه العليا مفتوحة أمام كل الدول المطلة على بحر قزوين ويمكن رصد آثار استخدام آلية التقسيم المذكورة في النظام القانوني لبحر الخزر على النحو التالي:

1/2/2 الانعكاسات المتوقعة بالنسبة لروسيا:

أ- إنهاء مشكلة استحداث نظام قانوني جديد لبحر الخزر، ومن ثم إفساح الطريق أمام التركيز على قضية تحويل نفط وغاز بحر الخزر إلى عملة صعبة تحتاج إليها بشدة.

ب- إثبات زعامة روسيا في بحر الخزر كدولة تحدد من يحصل على ماذا في المنطقة. هذا، بالإضافة إلى أن روسيا هي الدولة صاحبة القدرة العسكرية الأكبر في المنطقة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي.

ج- والأهم هو ما ينص عليه آلية التقسيم بصدد ترك المنطقة العليا كمنطقة من المياه كمنطقة مشاع للملاحة البحرية. فبالمقارنة بالدول الأخرى بما فيها إيران، أي منها ــ خلافاً لروسيا ــ لا تملك أي وحدات بحرية أو سفن تجارية في بحر الخزر، ومن ثم فإن آلية التقسيم المطروحة تعني أن يتم دفع السفن الروسية فائقة التجهيز إلى بحر الخزر لتقوم بأنشطة الصيد على مدار العام بينما باقي الدول تقوم بالصيد من خلال تجهيزات عتيقة وبدائية في المناطق القريبة من شواطئها. كما أن الأسطول الروسي في بحر الخزر والمزود حالياً بوحدات متقدمة يمكن أن يبحر على امتداد البحر.

د- أن آلية التقسيم الجديدة سوف تمنح الروس إمكانية امتلاك حدود بحرية مباشرة مع إيران.

ومن المعروف أن إيران ليس لديها حدود برية مع روسيا، وإذا تم تقسيم بحر الخزر إلى أجزاء قومية (التصور الإيراني) فسوف يكون هناك حدود بحرية أيضاً. بالنسبة لإيران فإن وجود منطقة عازلة مع قوة كبرى هو أمر إيجابي.

هـ- سوف تملك روسيا نحو 20% من قاع بحر قزوين[15].

2/2/2 الانعكاسات المتوقعة بالنسبة لأذربيجان:

أ- سوف تحصل على 21% من قاع البحر، والمنطقة المحددة لها معروفة باحتياطاتها الهائلة من النفط.

ب- في ظل التقسيم الخماسي المتساوي الذي تطرحه إيران، فإن أذربيجان وكازاخستان سوف تطالبان بـ 2.84 مليار طن من الاحتياطيات الهيدروكربونية للبحر، بالمقارنة بـ 2.34 مليار طن لروسيا وكمية أقل بقليل لتركمانستان وإيران. أما في ظل خط التقسيم الجديد فسوف تسيطر أذربيجان على 4 مليارات طن من هذه الاحتياطيات بما يعادل ضعف الكمية الروسية وأربعة أضعاف النصيب الإيراني.

ج- لو أن إيران وافقت على آلية التقسيم الجديد فإنه حتى حقول النفط المختلف حولها في "**البورز Alborz**" سوف تقع في المنطقة التابعة لأذربيجان.

د- لو قبلت تركمانستان خط التقسيم المذكور فإن حقول نفط مهمة في ساردار كاباز **Sardar/ Kapaze** سوف تدخل في نطاقها[16].

3/2/2 الانعكاسات المتوقعة بالنسبة لإيران:

من الواضح أن الوضع ليس في صالح إيران، وتصف السلطات الإيرانية بمستوياتها كافة بما فيها الرئيس خاتمي الاتفاقات الثنائية بين روسيا وإيران بأنها اتفاقيات باطلة ولا قيمة لها. ذلك أنها تتناقض مع اتفاقيات سابقة بين الدول المطلة على البحر تنص على اتخاذ القرارات المتعلقة بالنظام القانوني الجديد في بحر الخزر بالإجماع.

ويتمثل الموقف الإيراني في اتفاقيات عامي 1921م و 1940م بين إيران والاتحاد السوفيتي السابق لابد أن تستمر صالحة حتى تجد الدول الخمس نظاماً جديداً مقبولاً من الجميع، وأيضاً فإن إيران ترى أن هذه الاتفاقيات تشكل نوعاً من السيادة المشتركة في بحر الخزر (قزوين) وهو نظام جيد من وجهة نظرها، إلا إذا قررت الدول المعنية اتباع طريقة أخرى لتقسيم المنطقة، حينئذ فإن البحر كله يجب أن يقسم إلى مناطق متساوية بحجم 20% لكل دولة بما يتضمن المياه العليا، لذلك تعارض إيران[17]. خط تقسيم المنتصف المعدل الذي يعطيها:

أ - 13% فقط من قاع البحر.

ب- الجزء الإيراني سيكون خال من أي حقول معروفة للنفط والغاز.

ج- الجزء الإيراني شديد العمق وجهود التنقيب والبحث فيه سيكون أشد صعوبة من المناطق الضحلة من البحر الواقعة في الأجزاء العليا.

د- السفن الروسية يمكن أن تقترب من الشواطئ الإيرانية في أي وقت.

ومن الجدير بالذكر أن إحدى مواد اتفاقية عام 1921م بين إيران والاتحاد السوفيتي السابق (الاتفاقية نفسها التي تصر إيران على أنها الأساس القانوني الراهن في بحر قزوين) تعطي الحق للروس بالتدخل في إيران، فإن الحرية المتوقعة للسفن الروسية سوف تعني أكثر مما تبدو عليه. إن الحكومة الإيرانية بالطبع قد أعلنت قبل وبعد الثورة (1979م) أن المادة المذكورة (المادة رقم 5) باطلة

لأن موضوعها هو الروس البيض وقد أغلقت القضية. لكن الروس لم يعملوا أبداً بالتفسير الإيراني. وفي الواقع فإن أحد أسباب حرص روسيا على ذكر أن معاهدات 1921م، 1940م مازالت فاعلة، رغم أنها تنتهكها بالفعل هو هذه النقطة نفسها[18].

ورغم أن إيران ليست في حاجة ماسة لموارد بحر قزوين، لأن هناك مناطق كثيرة في الأراضي الإيرانية، خاصة في الخليج الفارسي مازالت بكراً وسوف يكون نشاط التنقيب والاستكشاف فيها أكثر يسراً. فإن موضوع بحر الخزر يمثل أهمية قصوى للحكومة الإيرانية لعدة أسباب:

أ- تاريخياً كانت إيران دولة رئيسة في المنطقة ومن غير اللائق أن تخسر اللعبة الآن في بحر قزوين لصالح بعض الدول المستقلة حديثاً واللائي لم يخبرن المعاناة نفسها التي عانتها إيران على مر التاريخ لحماية مصالحها، وأن تقبل 13% من أسوأ المناطق في البحر.

ب- الكثير من الإيرانيين يعتبر فشل الحكومة الإيرانية في بحر الخزر دليلاً على عدم كفاءة النظام الحالي في تأمين الحقوق القومية، وذلك بسبب الأداء السلبي على صعيد العلاقات الخارجية مثل العلاقات السيئة مع دول إقليمية أو دول خارج الإقليم خاصة الولايات المتحدة.

ج- قضايا بحر الخزر ترتبط بأمور كثيرة تشمل أموراً استراتيجية وأخرى متعلقة بمكانة إيران، منها الفشل في مواجهة قوى الدول الإقليمية والفشل في مواجهة الولايات المتحدة وأصدقائها في المنطقة، والفشل في دبلوماسية الأنابيب (بسبب خط باكورة ـــ جيهان، والخط التركماني ـــ الأفغاني)، والفشل في التأثير على الحياة السياسية والاقتصادية في دول الجوار بالمقارنة مع دول تمارس هذا بكفاءة مثل تركيا وبعدها إسرائيل[19].

3- التنافس على خطوط أنابيب البترول (الزيت الخام) والغاز:

1/3 التنافس على خطوط أنابيب البترول والغاز قبل أحداث 11 سبتمبر عام 2001م:

بالإضافة إلى الخلاف القانوني حول ملكية ثروات بحر قزوين وكذلك الصعوبات التقنية المتعلقة باستخراج النفط والغاز والتكاليف المرتفعة، فإن المنطقة تواجه مشاكل نقل ثرواتها إلى الأسواق العالمية. ويعود السبب الرئيسي لهذه المشكلة إلى الطبيعة الجغرافية لمنطقة قزوين؛ حيث تعدو منطقة حبيسة لا تطل على بحار أو محيطات. وبسبب عزلتها هذه؛ فإن دول المنطقة بحاجة إلى أنابيب تمر عبر الدول المجاورة لها لنقل ثرواتها إلى الأسواق العالمية، وخاصة الغربية منها. وقد تسبب هذا الوضع في تنافس حاد بين الدول المجاورة على مشروعات الأنابيب حيث تسعى كل دولة إلى أن تكون أراضيها معبراً لأكبر كمية من النفط والغاز الطبيعي وذلك للحصول على رسوم العبور. وليس العائد المادي السبب الوحيد في تنافس تلك الدول وهي إيران وروسيا وتركيا وأوكرانيا وباقي دول القوقاز وعدد من دول أوروبا الشرقية، بل هناك مكاسب سياسية واستراتيجية يأتي في مقدمتها ممارسة النفوذ على دول قزوين. **ولهذه الأسباب السياسية والاستراتيجية فقد أصبحت الولايات المتحدة الطرف الرئيسي في موضوع نقل النفط والغاز، وشكلت هذه القضية أهم عنصر في سياستها الراهنة تجاه منطقة قزوين[20].**

وعلى الرغم من أن أذربيجان وكازاخستان وتركمانستان تنقل في الوقت الراهن ثرواتها عبر أنابيب تمر من خلال الأراضي الروسية حيث ترتبط تلك الدول بشبكة ضخمة من الأنابيب تم بناؤها خلال العهد

السوفيتي، **إلا أن الطاقة الاستيعابية المحددة لتلك الأنابيب بالمقارنة بكميات الإنتاج المتوقعة، وكذلك حالة تلك الأنابيب القديمة، ورغبة من الدول المستقلة حديثاً في الخروج من الهيمنة الروسية، بالإضافة إلىالأهداف الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة، دفعت تلك الدول للبحث عن بدائل جديدة لنقل ثرواتها؛ مما نتج عنه طرح العديد من مشروعات الأنابيب.**

لقد ارتسمت في "**المعركة القزوينية**" معالم حلفين متعارضين: **الأول– يضم روسيا وإيران وأرمينيا، وربما تركمانستان. الثاني– يضم الولايات المتحدة وتركيا وأذربيجان وجورجيا، مع ميل متزايد لدى كازاخستان للانضمام إليه.**

وقد برز هذا الاستقطاب بوضوح لدى توقيع "**إعلان أنقرة**" بشأن خط أنابيب باكو ــ جيهان. وهذا خط يشكل ورقة استراتيجية بالغة الأهمية للدول التي تمر عبرها أو يصب فيها. وهذا الأمر يجعل روسيا وتركيا في موضوع منافسة حادة، تضاف إلى عوامل التنافس المزمنة بين البلدين فروسيا تتمسك بضرورة مرور الأنابيب عبر أراضيها ومرافئها. وهذا الإصرار يتعدى الفوائد الاقتصادية إلى ضرورات استراتيجية فيما تسميه "**الجوار القريب**"، أي الجمهوريات السوفيتية السابقة. فهي تدرك أن إمساكها بهذا الشريان الحيوي لاقتصاديات البلدان المصدرة للنفط المستخرج من حوض قزوين، يسهم في إبقاء هذه البلدان في دائرة النفوذ الروسي وفي صيانة حيز مهم من المدى الاقتصادي السوفيتي السابق الذي لم يتفكك نهائياً حتى الآن، في إطار مجموعة "**الدول المستقلة**"، ويضع في يدها أداة بالغة الفاعلية لمواجهة المخطط الأمريكي للهيمنة على المنطقة والمساعي التركية لاختراق مجال النفوذ الروسي عبر هذا الجسر الاقتصادي الحيوي[21].

أما بالنسبة لتركيا، فإن مرور الأنابيب عبر أراضيها يعود بفوائد جمة اقتصادية وسياسية واستراتيجية، ويعزز موقعها ودورها في المنطقة على النحو التالي:

أ – **فمن الناحية الاقتصادية** تعول تركيا على تحقيق درجة معينة من الكفاية النفطية تسمح لها بتقليل اعتمادها على نفط الشرق الأوسط، كما تعوض الدخول التي تخسرها من جراء إقفال خط الأنابيب العراقي.

ب– **ومن الناحية السياسية** تشكل هذه الأنابيب في نظر أنقرة، أداة فعالة لتعزيز علاقاتها مع "**العالم التركي**" وجسراً حيوياً للتواصل معه بعد انقطاع دام قروناً.

ج– **ومن الناحية الاستراتيجية** تنتعش أحلام تركيا بالتحول لدولة إقليمية كبرى. فهو يعزز موقعها كممر وحيد أو شبه وحيد لنفط آسيا الوسطى والقوقاز إلى أوروبا وأمريكا، ويجعلها نقطة الوصل بين بلدان المنطقة والعالم العربي. كما أن تقليل اعتمادها على النفط العربي سيجعلها أكثر تحرراً في تعاملها مع العالم الغربي، وفي تعزيز تحالفها مع إسرائيل، وبالتالي فإنها تراهن على استعادة موقعها الاستراتيجي الذي يعتقد أنه اهتز نتيجة انهيار الاتحاد السوفيتي[22].

وقد برزت مجموعة من المقترحات والخيارات لنقل نفط وغاز قزوين إلى الأسواق الخارجية ويتمحور الصراع اليوم حول هذه الخيارات وأبرزها:

1– الخط الشمالي: أي خط باكو ــ نوفوسيبيرسك على البحر الأسود، عبر الأراضي الروسية، والذي تتمسك به موسكو.

2– الخط الجنوبي: أي خط باكو– جيهان التركي على البحر المتوسط، عبر الأراضي الجورجية.

3-الخط الذي يمر عبر الأراضي الإيرانية وصولاً إلى الخليج.

4-الخط الشرقي: لنقل النفط الكازاخي عبر الصين إلى شواطئ المحيط الهادي.

5-خط تركمانستان ــ أفغانستان ــ باكستان[23].

وإذا كان المشروع الإيراني يواجه معارضة أمريكية رسمية والمشروع الصيني مخصص أساساً لتلبية الاحتياجات الصينية المتزايدة ومحصور بالنفط الكازاخي، فإن الصراع يدور حول كل من: الخط الشمالي (الروسي) والجنوبي (التركي) وخط تركمانستان ــ أفغانستان ــ باكستان.

يحظى الخط التركي بدعم واضح من واشنطن، لا بل هو في الأساس مشروع أمريكي وتجتمع الاعتبارات الاقتصادية والجيوسياسية وراء هذا الموقف الأمريكي، مع إعطاء الأولوية بالطبع للاعتبارات الجيوسياسية. فبناء هذا الخط يكلف ما لا يقل عن 3.5 مليار دولار حسب التقديرات الأخيرة. في حين أن خط نوفوسيبيرسك الروسي قائم حالياً ولا يتطلب سوى إعادة صيانته وتجهيز البناء بمعدات حديثة وإجراء بعض التعديلات المتعلقة ببناء جزء جديد منه يلتف حول الأراضي الشيشانية، وذلك بتكلفة تتراوح ما بين 150-220 مليون دولار مما دفع بعض الخبراء الأمريكيين إلى التشكيك في الجدوى الاقتصادية للمشروع التركي[24].

2/3 أحداث الحادي عشرون من سبتمبر عام 2001م وتأثيرها على مشروعات نقل البترول والغاز من آسيا الوسطى ــ قزوين:

ومن أبرز الاتفاقات والتحركات التي حدثت خلال الفترة التالية لأحداث 11سبتمبر عام 2001م وأشارت إلى إعادة رسم خريطة النفوذ في المنطقة وتفضيل المسارات ذات الجدوى السياسية ما يلي:

أ- السير قدماً في تنفيذ خط غاز تركمانستان ــ أفغانستان ــ باكستان والتي كانت طالبان تحول دون تنفيذه.

ب- بدأ الخطوات العملية لتنفيذ خط أنابيب "**شاهدينيز**" بأذربيجان ــ جورجيا ــ تركيا ــ اليونان.

ج- البدء الرسمي لأعمال الإنشاءات في مشروع خط "**باكو**" بأذربيجان ــ جورجيا ــ "**جيهان**" بتركيا.

1/2/3 خط أنابيب تركمانستان ــ أفغانستان ــ باكستان:

فقد اجتمع مسئولون من أفغانستان وباكستان وتركمانستان في 16سبتمبر عام 2002م في العاصمة الأفغانية، للحث على سرعة تنفيذ خط الأنابيب الخاص بنقل الغاز والنفط عبر الدول الثلاث من تركمانستان إلى باكستان مروراً بأفغانستان وهو الخط الذي وقع قادة الدول الثلاث اتفاقاً لبدء البناء فيه في باكستان في مايو عام 2002م، وتبلغ مسافته 1460 كيلومتر (907 ميلاً) ويمر نصف هذا الخط في الأراضي الأفغانية حوالي 700 كيلو متر (435 ميلاً)[25] بطاقة 30 مليون متر مكعب سنوياً، وتتراوح تكلفته بين 2-3.5 بليون دولار، من حقل غاز **Daulalad** في تركمانستان إلى ميناء جوادار على البحر العربي في باكستان مروراً بأفغانستان. كما يتضمن أيضاً إنشاء مصنع لإسالة الغاز الطبيعي في جوادار لتصدير الغاز إلى الأسواق العالمية بالإضافة إلى إنشاء خط أنابيب لنقل البترول يتبع نفس المسار. وتركمانستان تسعى لإيجاد وسيلة لتصدير احتياطياتها الضخمة من الغاز الطبيعي بدون المرور على روسيا أو منطقة القوقاز.

وتتبنى تركمانستان برنامجاً طموحاً لتنمية البترول والغاز حتى عام 2010م، ويتضمن جذب استثمارات تمثل الاستثمارات الأجنبية نسبة 75% منها؛ حيث من المخطط أن يتم تنمية الحقول البرية باستثمارات محلية

بالمشاركة مع شركات الخدمات الأجنبية، بينما سيتم الاستعانة بشركات البترول العالمية في تنفيذ مشروعات البحث والاستكشاف والإنتاج من الحقول البحرية بالإضافة إلى مشروعات خطوط أنابيب التصدير.

وبلغ إنتاج تركمنستان من الزيت الخام والمتكثفات في عام 2001م نحو 8.02 مليون طن بزيادة نسبتها 12% عن عام 2000م. كما بلغ إنتاج تركمنستان من الغاز في عام 2001م نحو 51.3 بليون متر مكعب، وبلغت صادراتها من الغاز نحو 37.3 بليون متر مكعب وتخطط تركمنستان لزيادة إنتاجها من الغاز في عام 202 ليصل إلى حوالي 70.8 بليون متر مكعب[26].

2/2/3 خط أنابيب غاز "شاهدينيز" بأذربيجان ــ جورجيا ــ تركيا ــ اليونان:

وقد تم ارتباط تركيا بمشروع شاهدينيز الذي ينقل الغاز الطبيعي من أذربيجان إلى الدول الأوربية عبر خطوط تمر بجورجيا وتركيا، وقد توصلت الدول الأربع: أذربيجان، جورجيا، تركيا، اليونان إلى اتفاق رغم استمرار المفاوضات، وتلعب الولايات المتحدة دوراً واضحاً في المفاوضات. ويتوقع أن تبدأ الإنشاءات في هذا الخط شاهدينيز في أذربيجان، حيث يوجد الغاز الآذري إلى مدينة أرزوروم (أرضروم) في تركيا، ثم يرتبط بخطوط أنابيب الغاز التركي المحلي، أما باقي الخط فسوف يسير عبر الحدود التركية اليونانية؛ حيث يتصل بخطوط الأنابيب اليونانية المحلية. وبهذا فإن خطوط تركيا المحلية ستصبح متصلة بخطوط أوربا عبر هذا المشروع، حيث أن كل خطوط الغاز للاتحاد الأوربي مرتبطة ببعضها البعض ولاشك أن مثل هذه المشروعات الاقتصادية المشتركة سوف تسهم بدرجة كبيرة في توطيد الروابط بين البلدين واللتين شهدتا خلافات مستمرة حول قضايا إيجا وقبرص. ولكنها من جانب آخر يمكن أن تسبب رد فعل سلبياً قوياً في روسيا التي تعد الآن هي وسيلة الانتقال الوحيدة لنقل غاز آسيا الوسطى والقوقاز إلى أوربا وهو الأمر الذي ستخسره بعد إنشاء مشروع شاهدينيز[27].

3/2/3 خط أنابيب "باكو" بأذربيجان– "جيهان" بتركيا لنقل الزيت الخام:

مثل البدء الرسمي لأعمال الإنشاءات في مشروع خط أنابيب باكو ــ جيهان والذي يمد النفط من منابعه الأذربيجانية في بحر قزوين إلى تركيا عبر جورجيا. بحضور رؤساء كل من أذربيجان وجورجيا وتركيا والمصمم لحمل النفط الخام من قزوين إلى البحر المتوسط حدثاً شديداً لأهميته؛ حيث أعلن بوضوح عن التحرك نحو الخطط التي تدعمها الولايات المتحدة دون الاهتمام برفض دول فزوين الأخرى الهامة ممثلة في روسيا وإيران، كما مثل تدعيماً أمريكياً واضحاً للدور التركي في المنطقة على حساب الأطراف الأخرى. وبشكل أساسي مثل انتصار الاعتبارات السياسية على الضرورات الاقتصادية. وطبيعة الحضور في حفل انطلاق العمل من الجزء الأذربيجاني من المشروع والتي شارك فيها وزير الطاقة الأمريكي سنبسرابراهام عبرت عن التأييد الأمريكي القوى للمشروع والذي اعتبره سبنسر واحداً من أهم مشروعات الطاقة من وجهة النظر الأمريكية التي تنفذ في هذه المنطقة[28].

ومن الجدير بالذكر أن رؤساء جمهوريات أذربيجان وجورجيا وتركيا قد وقعوا رسمياً على الصيغة النهائية لاتفاقية مد خط آنابيب للبترول من باكو إلى ميناء سيهان (جيهان) التركي على البحر المتوسط. وذلك على هامش مؤتمر منظمة الأمن والتعاون في أوربا الذي عقد خلال الفترة من 18-19 نوفمبر 1999م في اسطنبول وحضره الرئيس الأمريكي بيل كلينتون. ويعد توقيع اتفاقية مشروع خط باكو/ جيهان أهم إنجازات المؤتمر، والذي يحظى بدعم واشنطن بالإضافة إلى أنه ستنضم عليه لاحقاً مشروع نقل الغاز الطبيعي من تركمانستان وكاراخستان وآذربيجان إلى تركيا عن طريق نفس الخط.

وكانت شركة بي بي أموكو والتي ترأس الكونسورتيوم (**IIOC**) المكلف باستخراج بترول بحر قزوين مترددة حيال هذا المشروع بسبب تكلفته ومتخوفة أن يفوق التقديرات التركية البالغة 2.7 مليار دولار، إلا أنها تخلت عن تحفظها بعد ذلك واعترفت بأن المسألة تتعلق بخط أنابيب استراتيجي يجب بنائه[29].

وقد نجحت واشنطن في إقناع بي بي أموكو، صاحبة 34% من أسهم الكونسورتيوم، بالموافقة على المشروع، بعدما اضطرت تركيا إلى إعلان تحملها أي خسائر أو مخاطر تنتج عن المشروع وتحملها 1.4 بليون دولار من موازنة المشروع، كما اضطرت تركيا أيضاً إلى تخفيض أرباحها إلى 100مليون دولار سنوياً، كل ذلك في سبيل رفع وصاية روسيا عن جمهوريات أسيا الوسطى والقوقاز، وربطها اقتصادياً بتركيا والغرب؛ حيث إن هذا المشروع سيغني هذه الجمهوريات عن الحاجة إلى روسيا لتسويق إنتاجها من الغاز الطبيعي عبر الخط نفسه، وهو ما قد يعوضها عن تنازلاتها في خط البترول. وتجدر الإشارة إلى أن واشنطن تدعم مشروع باكو جيهان لمنع نقل البترول عن روسيا وإيران لأسباب سياسية.

وقد قللت إيران من أهمية اتفاق اسطنبول ورأت أن هناك عدة طرق ممكنة لنقل البترول ولكن المهم هو الميزة الاقتصادية التي يمكن أن تحصل عليها إيران وأن الاقتصاد سيفرض منطقه على الاعتبارات السياسية.

إلا أن إيران لم تقف مكتوفة الأيدي بل خاضت واحدة من أهم معاركها ضد ما يسمى بدبلوماسية النفط الأمريكية في بحر قزوين التي تستهدف إقصاء روسيا وإيران بدور فاعل في عملية نقل نفط وغاز حوض قزوين إلى أسواق لاستهلاك في أوربا والشرق الأقصى فقد حققت ما يلي:

- الحصول على تمويل لإقامة خط أنابيب لنقل نفط قزوين عبر الأراضي الإيرانية إلى الخليج العربي ابتداء من مدينة "**نيكا**" الإيرانية إلى مدينة "**راي**" الإيرانية من خلال كونسورتيوم صيني – سويسري حصل على التمويل من بنوك فرنسية.
- فضلاً عن أن إيران وقعت مع كل من تركيا واليونان اتفاقية لإقامة خط أنابيب لنقل غاز إيران إلى اليونان وربما أوربا الغربية عند اكتماله حيث سيمتد الخط من "**تبريز**" بإيران إلى "**أنقرة**" بتركيا ومنها على اليونان.

4/2/3 مشروع "نيكا ــ راي" لنقل النفط (الزيت الخام):

عملت إيران على نقل بترول بحر قزوين عبرها مباشرة. وقد عرضت إيران، أن تدفع تكاليف إقامة شبكة أنابيب تحت الماء أو تحويل حاويات النفط إلى مدينة "**نيكا**" بإيران والتي يوجد بها محطة بترول بطاقة استيعابية تصل إلى 300ألف ب/ي وذلك دون تكلفة إضافية.

ومن هنا ستقوم إيران بإقامة خطي أنابيب آخرين من "**نيكا**" إلى مدينة "**راي**" في إيران. وبهذا فإن طهرن ستعمل على إعادة بناء شبكتي أنابيب موجودتين بالفعل في مدينة "**راي**" ومنها إلى مصاف البترول في أصفهان وأراك في الشمال.

ومنذ عام تقريباً أعلنت إيران أنها حصلت على تمويل لشبكة أنابيب "**نيكا ــ راي**" لنقل بترول بحر قزوين من خلال كونسورتيوم صيني ــ سويسري حصل على التمويل من بنوك سويسرية. هذه الشبكة ستعمل على نقل حوالي 370 ألف ب/ي يتم نقلها مباشرة إلى شبكة مصافي إيران في تبريز وطهران.

وحسب سياسة إيران المعمول بها لتفادي الخطر الأمريكي القائم على صناعتها النفطية فقد تم الاتفاق على أن تقوم إيران باستيراد 370 ألف ب/ي من النفط من أذربيجان، وكازاخستان، وتركمانستان عبر شبكة

أنابيب نيكا ــ راي لاستهلاكها المحلي، في مقابل تصدير 370 ألف ب/ي من حقول نفطها في الخليج (الإسلامي) نيابة عن الدول الثلاث[30].

وحتى تحث طهران هذه الدول على مزيد من التعاون فقد أعلنت أنها ستقدم اعتباراً من بداية يناير عام 2000م خصماً يصل إلى 30% على صادراتها النفطية بمقتضى برنامج المقايضة الذي تعمل به، بهذا يصل سعر الطن المتري إلى 17دولار في مقابل 24دولار في السوق العالمي. فضلاً عن أن إيران أعلنت على لسان خبير للطاقة عن استعدادها لتخفيض هذا السعر ليصل إلى 12 دولار للطن المتري من النفط. لذا، فإن مشروع "**نيكا ــ راي**" يعد ضربة قاسمة للسياسة الأمريكية لعدة أسباب منها:

أ- أن حصول إيران على تمويل لهذا المشروع يعني عملياً أن الحصار الأمريكي المفروض عليها لم يعد ذي بال.

ب- كما أن المشروع لا يعني فقط أن تقوم إيران بنقل نفط بحر قزوين إلى الخارج، بل أيضاً تشغيل مصافي النفط لديها.

ج- وأخيراً فإن إيران استطاعت أن تشرك لاعبين جدد إلى جانبها؛ حيث يقال إن من بين البنوك الفرنسية التي تقوم بتمويل المشروع بنك مثل "**كريدي – ليونية**" وهو ذو صلات حكومية قوية، كما أن شركتي النفط الصينتين المشاركتين في المشروع، لهما ذات الصلات الحكومية الوطيدة وهكذا، فإن تواجد فرنسا والصين يضعف إلى حد كبير التأثير الأمريكي في منطقة قزوين[31].

5/2/3 خط أنابيب غاز "تبريز" بإيران ــ "أنقرة" بتركيا ــ "كوموتيني" باليونان:

فقد أعلن مؤخراً أن تركيا واليونان قد وقعتا اتفاقاً بإقامة خط أنابيب لنقل غاز إيران إلى اليونان وربما إلى أوربا الغربية حال اكتماله.

ففي مارس عام 2002م وضعت الترتيبات النهائية لمشروع خط أنابيب يصل ما بين "**أنقرة**" بتركيا، و"**كوموتيني**" باليونان لنقل غاز إيران؛ حيث يمتد خط الأنابيب من تبريز (إيران) إلى أنقرة "**تركيا**"، ومنها إلى اليونان، وتستورد تركيا حسب هذا الاتفاق حوالي 4 مليارات م^3 من الغاز من إيران في المرحلة الأولى لتصل إلى 13 مليارم^3 حال الانتهاء من المشروع، ويبدو أن تركيا ستعيد تصدير هذا الكم الهائل من الغاز الطبيعي إلى اليونان وأوربا عبر هذا الخط الذي يمثل خطوة جريئة للاتحاد الأوربي الذي يعمل على تنويع مصادر الغاز الطبيعي، واستبداله كمصدر للطاقة النظيفة بدلاً من الفحم والبترول. والمعروف أن احتياطي غاز بحر الشمال الذي تعتمد عليه سينفذ خلال 25عاماً.

هذه الخطوة من جانب إيران تبدو كنوع من الترضية لتركيا التي تفقد رويداً رويداً دورها في شبكات نقل نفط وغاز قزوين لكنها خطوة محسوبة من الطرف التركي وهو الحليف الأمريكي لعدة أسباب:

أ – أن الولايات المتحدة ستفكر طويلاً قبل أن تحاسب الأتراك على هذه الخطوة.

ب- أنه حال خروج تركيا من شبكات أنابيب بحر قزوين، فلابد من ترضيتها، وذلك إما بتخفيف الحصار الاقتصادي على العراق لتقوم تركيا بفتح خطوط أنابيب البترول لنقل النفط العراقي عبر أراضيها، أو أن تغض الإدارة الأمريكية الطرف عن اتفاق اليونان ــ تركيا بنقل غاز إيران وهو أهون الشرين، خاصة أن اليابان قد سبقت الكثيرين في هذا المجال عندما وقعت اتفاقاً مع إيران بتطوير حقوق بترول "**أذربيجان**" بإيران بتكلفة مقدارها 26مليار دولار ضاربة بالقانون الأمريكي عرض الحائط[32].

تقدر تكلفة المشروع بنحو 300مليون دولار، ومن المتوقع أن يتلقى المشروع مساعدة مالية من الاتحاد الأوربي، وسوف يتولى كل جانب مسئولية إنشاء الجزء المار من خط الأنابيب في أراضيه. ومن المتوقع عند الانتهاء من تنفيذ المشروع، في عام 2005م أن يؤدي إلى زيادة واردات تركيا من الغاز من روسيا وإيران وأذربيجان، وأن يتم إمداد اليونان مبدئياً بنحو 500مليون متر مكعب سنوياً من الغاز الطبيعي.

ويمثل هذا المشروع خطوة هامة بالنسبة لتأمين مصادر إمدادات أوربا من الغاز الطبيعي، كما يعد أول مشروع يربط مباشرة بين احتياطيات الغاز في جنوب منطقة بحر قزوين والخليج العربي من ناحية وأوربا من ناحية أخرى؛ مما سيؤدي إلى استفادة الأسواق الأوربية من احتياطيات الغاز في تركمانستان وإيران، والتي تقدر بنحو 29 تريليون متر مكعب، هذا بجانب ارتباطها حالياً بخط أنابيب غاز مع روسيا، التي تعد من أكبر دول العالم في احتياطيات الغاز. ومن ثم فإن هذا المشروع سوف يؤدي إلى زيادة إمدادات أوربا من الغاز بنسبة 50% بخلاف إنتاجها من الغاز الطبيعي وواردتها من الغاز الطبيعي المسال، وخط الأنابيب المزمع إنشائه للربط بين ليبيا وإيطاليا[33].

وتجدر الإشارة إلى أنه سوف يترتب على هذا المشروع ظهور إيران كمنافس قوي لروسيا في الأسواق الأوربية، بالإضافة إلى قلة اعتماد تركمانستان على شبكة أنابيب غاز الاتحاد السوفيتي سابقاً. فضلاً عن أن هناك مجالات أخرى للتعاون بين تركيا وإيران تشمل واردات الغاز الطبيعي المسال، ومشروع الربط الكهربائي.

ومن الجدير بالذكر أن صفقة بيع الغاز التي كانت تنص على إمداد تركيا بنحو 190 بليون م^3 من الغاز الطبيعي الإيراني على مدى 22 عاماً قابلة للزيادة لمدة 10سنوات أخرى، لم يتم تنفيذها في الموعد المحدد لها في عام 1999م، بسبب عدم انتهاء تركيا من تنفيذ الجزء الخاص بها من خط الأنابيب المخصص لاستلام ونقل الغاز الإيراني، وذلك لعدم سماح الولايات المتحدة لشركة **Caterpillar Solar Turbines** الأمريكية بتصدير معدات محطات الضخ اللازمة لتشغيل الأنابيب؛ مما أدى إلى اتجاه تركيا إلى استيراد هذه المعدات من شركة **MANAE** الألمانية، وقد واجهت هذه الاتفاقية نقداً من الكونجرس الأمريكي؛ حيث تزامنت مع العقوبات الأمريكية المفروضة على إيران وليبيا، والتي كانت تنص على عدم استثمار الشركات الأجنبية لأكثر من 40مليون دولار سنوياً في الاقتصاد الإيراني[34].

وقد وقعت تركيا العديد من العقود مع دول مختلفة لإمدادها بالغاز الطبيعي، وتشمل روسيا والجزائر ونيجيريا وتركمانستان وإيران وقطر. وتبلغ إجمالي الكمية المتعاقد عليها في عام 2000م حوالي 30.7بليون م^3 / سنوياً تزداد إلى حوالي 49.2 بليون م^3 / سنوياً في عام 2005م، وحوالي 63.2 بليون م^3 / سنوياً خلال الفترة من 2010م وحتى عام 2020م.

ويقدر الطلب على الغاز الطبيعي في تركيا حوالي 8.2 بليون م^3 / سنوياً عام 2000م يزداد إلى حوالي 43.1بليون م^3/ سنوياً عام 2005م، وحوالي 51.5بليون م^3/ سنوياً في عام 2010م، وحوالي 62.5 بليون م^3/ سنوياً في عام 2015م، وحوالي 77.8 بليون م^3/ سنوياً في عام 2020م[35]

خاتمة الدراسة:

تضاربت تقديرات احتياطي البترول في دول آسيا الوسطى وحوض قزوين ما بين 25 و 35 بليون برميل طبقاً لتقديرات المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية، وما بين 60 بليون طبقاً لتقديرات شركة أنوكال الأمريكية، بينما كانت تقديرات وزارة الخارجية الأمريكية حوالي 200 بليون برميل. إلا أن تحليل أحدث البيانات توضح لنا

أن الدول الثلاث الواقعة على بحر قزوين، وهي آذربيجان وكازاخستان وتركمانستان تقدر احتياطياتها بحوالي 7.14 بليون برميل تمثل 0.69% من إجمالي الاحتياطي العالمي البالغ 1030.3 بليون برميل، وتمثل 0.87% من احتياطي منظمة الأوبك البالغ 818.8 بليون برميل وتصل هذه النسبة إلى 0.76% من الاحتياطي العالمي، و 0.95% من احتياطي الأوبك إذا أضفنا الدول الثلاث الأخرى من دول آسيا الوسطى وهي طاجيكستان وقيرغيزستان أوزبكستان.

أما بالنسبة لروسيا فمعظم احتياطياتها من الزيت الخام والغاز فتقع في جبال الأورال بالقرب من أوروبا الشرقية، ونفس الأمر بالنسبة لإيران؛ حيث تقع معظم احتياطياتها في الحقول البرية في إقليم خوزستان. ومعظم احتياطيات قزوين تقع بالقرب من كازاخستان وتركمانستان. لكن الأمر الجدير بالاهتمام هو أن دول آسيا الوسطى والقوقاز الست لديها احتياطي من الغاز الطبيعي يقدر بحوالي 237 تريليون قدم^3 يمثل حوالي 4.33% من احتياطي العالم، و 9.54% من احتياطي الأوبك. ويقدر عمر احتياطي البترول بحوالي 21 سنة، أما عمر احتياطي الغاز فيقدر بحوالي 78.5 سنة.

أما فيما يتعلق بالخلاف القانوني حول قزوين هل هو بحر أم بحيرة؟ فنجد أن الدول المطلة على قزوين انقسمت إلى مجموعتين، الأولى- تضم أذربيجان وكازخستان اللتان تؤيدان أن قزوين يعد بحراً؛ مما يعني تقسيم مياهه الإقليمية بين الدول المتشاطئة وحق كل دولة في التصرف الكامل فيما تحتويه مياهها من ثروات، والمجموعة الثانية- تضم روسيا وإيران وتركمانستان وجميعها ترى أن قزوين بحيرة، وهو ما يعني اشتراك جميع الدول المطلة في استغلال ثرواتها بشكل متساوي.

إلا أن أحداث 11 سبتمبر عام 2001م وما تلاها من تغير نظام الحكم في أفغانستان فضلاً عن حوار الطاقة الأمريكي ــ الروسي وتعاون كل دول المنطقة في مقاومة الإرهاب، أدت إلى توقيع روسيا اتفاق مع كل من أذربيجان وكازاخستان بشأن تقسيم قاع البحر طبقاً لآلية خط المنتصف المعدل. وترك منطقة المياه العليا مفتوحة أمام الدول المطلة على بحر قزوين، وفي ظل خط التقسيم فسوف تسيطر أذربيجان على 21% من قاع البحر والمنطقة المحددة لها معروفة باحتياطياتها الهائلة من النفط بما يعادل ضعف الكمية الروسية وأربعة أضعاف النصيب الإيراني. بينما ستحصل إيران على 13% فقط من قاع البحر، فضلاً عن أن الجزء الإيراني سيكون خالياً من أي حقول معروفة للنفط أو الغاز، بالإضافة إلى أن الجزء الإيراني شديد العمق وجهود التنقيب والبحث فيه سيكون أشد صعوبة من المناطق الضحلة من البحر الواقعة في الأجزاء العليا. ورغم أن إيران ليست في حاجة ماسة لموارد بحر قزوين؛ لأن هناك مناطق كثيرة في الأراضي الإيرانية، خاصة في الخليج الفارسي (العربي) مازالت بكراً، وسوف يكون التنقيب والاستكشاف فيها أكثر يسراً، إلا أن موضوع بحر قزوين يمثل أهمية قصوى لإيران، والتي تطالب بالتقسيم الخماسي لثروات قزوين أي بنسبة 20% لكل دولة، بينما ستحصل روسيا على نحو 20% من قاع بحر قزوين طبقاً لآلية خط المنتصف المعدل.

وفيما يتعلق بالتنافس على خطوط أنابيب الزيت الخام والغاز، فتعتبر دول آسيا الوسطى والقوقاز المطلة على بحر قزوين دول حبيسة لا تطل على بحار أو محيطات، وبالتالي فهي تواجه مشكلة نقل ثرواتها للأسواق العالمية؛ مما أدى إلى صراع مصالح بين الدول من أجل أن تمر خطوط أنابيب الزيت والغاز عبر أراضيها لاعتبارات اقتصادية وسياسية واستراتيجية. وظهرت مجموعتين، الأولى- تضم روسيا وإيران والثانية- تضم الولايات المتحدة وتركيا وأذربيجان وجورجيا. كل مجموعة تحاول الاستئثار بالمزايا الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية. وقد برزت مجموعة

من المقترحات والخيارات لنقل نفط وغاز قزوين إلى الأسواق الخارجية وأبرزها:

1- الخط الشمالي: أي خط باكو ـــ نوفو سيبيرسك على البحر الأسود، عبر الأراضي الروسية، والذي تتمسك به موسكو.

2- الخط الجنوبي: أي خط باكو ـــ جيهان التركي على البحر المتوسط، عبر الأراضي الجورجية.

3- الخط الذي يمر عبر الأراضي الإيرانية وصولاً إلى الخليج.

4- الخط الشرقي: لنقل النفط الكازاخي عبر الصين إلى شواطئ المحيط الهادي.

5- خط تركمانستان ـــأفغانستان ـــ باكستان.

وإذا كان المشروع الإيراني يواجه معارضة أمريكية رسمية، والمشروع الصيني مخصص لتلبية الاحتياجات الصينية المتزايدة ومحصور بالنفط الكازاخي، فإن الصراع يدور حول كل من الخط الشمالي (الروسي) والخط الجنوبي (باكو ـــ جيهان)، وخط تركمانستان ـــ أفغانستان ـــ باكستان.

وجاءت أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام 2001م لتصب في صالح المشروعات التي تؤيدها الولايات المتحدة وهي:

1- خط أنابيب غاز تركمانستان ـــ أفغانستان ـــ باكستان، والتي كانت طالما تحول دون تنفيذه.

2- خط أنابيب غاز "**شاهدنيز**" بأذربيجان ـــ جورجيا ـــ تركيا ـــ اليونان.

3- خط أنابيب بترول "**باكو**" بآذربيجان ـــ جورجيا ـــ "**جيهان**" بتركيا.

بدأت الخطوات العملية في أعمال الإنشاءات لهذه الخطوط، وفي نفس الوقت لم تقف إيران مكتوفة الأيدي أمام سياسة التهميش الأمريكية لإيران، واستطاعت أن تحقق ما يلي:

1- الحصول على تمويل لإقامة خط أنابيب لنقل نفط قزوين عبر الأراضي الإيرانية إلى الخليج العربي ابتداء من مدينة "**نيكا**" الإيرانية إلى مدينة "**راي**" الإيرانية من خلال كونسورتيوم صيني ـــ سويسري حصل على التمويل من بنوك فرنسية.

2- فضلاً عن أن إيران وقعت مع كل من تركيا واليونان اتفاقية لإقامة خط أنابيب؛ لنقل غاز إيران إلى اليونان، وربما أوروبا الغربية عند اكتماله؛ حيث يستمد الخط من "**تبريز**" بإيران إلى أنقرة ومنها إلى اليونان.

المراجع والهوامش:

(1) د. بيروز مجتهد زاده، الجريدة الإيرانية للشئون الخارجية، فبراير 2001م، مترجم في مختارات إيرانية ـــ العدد 22 ـــ مايو 2002م، ص 38-39.

(2) بحر قزوين: مساحة واحدة وخمس رؤى، مختارات إيرانية، العدد 25 ـــ أغسطس 2002م، ص 55، مترجم عن جمهوري إسلامي (الجمهورية الإسلامية)، 2002/4/7م.

(3) د. صالح محمد الخثلان، الصراع على بحر قزوين: دراسة للأبعاد الاستراتيجية للتنافس، الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، 1420هـ/ 2000م، ص 13، نقلاً عن وزارة الخارجية الأمريكية

Caspian Region Energy Development Report (1997)

(4) د. صالح محمد الخثلان، مرجع سابق، ص 14 نقلاً عن:
The International Institute for Strategic Studies Strategic Survey 1997-1998, PP. 24-25.

(5) شهادة جون ماريسكا، نائب رئيس شركة يونيون أويل أوف كاليفورنيا **UNOCAL** للعلاقات الدولية، أمام لجنة العلاقات الدولية في مجلس النواب الأمريكي في 12 فبراير 1998م، وترجمها: جمال عمر بعنوان "طريق الحرير الجديد" لماذا ذهبت أمريكا إلى أفغانستان؟"، مجلة وجهات نظر، العدد 38، مارس2002م، ص 26.

(6) وليد خدوري، "دور النفط في التحركات الأمريكية الراهنة على الساحة العربية"، شئون عربية، العدد 112 ــ شتاء 2003م، ص 33.

(7) د. محمد دياب، "اللعبة الكبرى في حوض قزوين"، شئون الأوسط، العددان 98- 99، ص 8.

(8) د. صالح محمد الخثلان، الصراع على قزوين: دراسة للأبعاد الاستراتيجية للتنافس، الرياض، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، 1420هـ/2000م، ص 20.

(9) د. صالح الخثلان، مرجع سابق، ص 21.

(10) د. صالح محمد الخثلان، مرجع سابق، ص 21.

(11) نفس المرجع، ص 22.

(12) نفس المرجع، ص 23-24.

(13) أوين ماثيوز "الخطوة التالية هي درء الخطر" نيوزويك 9 أبريل عام 2002م، ص 43.

(14) باهمان أغاي ديبا، "الاتفاق الروسي الكازاخي ماذا يعني لإيران؟" **Payment's Iran News** 2002/10/17م، منشور في مختارات إيرانية ــ العدد 29 ــ ديسمبر 2002م، ص 34.

(15) نفس المرجع، ص 35.

(16) نفس المرجع السابق، ص 35.

(17) نفس المرجع، ص 35.

(18) نفس المرجع، ص 35.

(19) نفس المرجع، ص 36.

(20) د. صالح الخثلان، مرجع سابق، ص 25-26.

(21) د. محمد دياب، اللعبة الكبرى في حوض قزوين، شئون الأوسط، العددان 98-99، ص 13.

(22) د. محمد دياب، مرجع سابق، ص 13-14.

(23) د. محمد دياب، مرجع سابق، ص 14.

(24) د. محمد دياب، مرجع سابق، ص 14.

(25) عبير ياسين، "سياسة خطوط الأنابيب والاستقرار في بحر قزوين"، السياسة الدولية، العدد 151، يناير 2003م، ص 184. نقلاً عن**WWW. –news. Com, 17/9/2002 . Yahoo**

(26) مجلة البترول ــ المجلد 39 ــ العدد 9 ــ سبتمبر 2002م، ص 47.

(**27**)عبير ياسين، "سياسة خطوط الأنابيب، السياسة الدولية، العدد 151، يناير 2003م، ص 184. نقلاً عن **Com, WWW. Twikishpress–17/9/2002 .**

(28) عبير ياسين، "مرجع سابق، ص 185. نقلاً عن **WWW. Bbc news**–2002/9/18 .

(29) مجلة البترول ــ المجلد 37 ــ العدادان 1، 2 ــ يناير/ فبراير عام 2000 م، ص 44.

(30) ميرفت عبد التواب، لطمة إيرانية لدبلوماسية النفط الأمريكية، مختارات إيرانية ــ العدد 22 ــ مايو 2002م، ص 75، د. أحمد ثابت، إيران وتحديات الخلاف حول ثروات بحر قزوين، مختارات إيرانية ــ العدد 25 ــ أغسطس 2002م، ص 75.

(31) ميرفت عبد التواب، المرجع السابق، ص 76.

(32) ميرفت عبد التواب، مختارات إيرانية ــ العدد 22 ــ مايو 2002م، ص76.

(33) مجلة البترول ــ المجلد 39 ــ العددان 7، 8 ــ يوليو/ أغسطس عام 2002م، ص 56.

(34) مجلة البترول ــ المجلد 37 ــ العدد 9 ــ سبتمبر عام 2000م، ص 40.

(35) مجلة البترول ــ المجلد 37 ــ العدد 9 ــ سبتمبر عام 2000م، ص40.